

جريدة الجمهورية 15/12/2012

مفاجآت مصر!

أن يثور الشعب المصري على حاكم إستأثر بالسلطة عشرات السنين واستحوذ إلى جانب حاشيته على المقدرات المالية للبلاد ، لهو أمر اعتيادي في خضم ما يجري في العالم العربي والشرق الأوسط برمته.

وأن يتكيف الجيش المصري بين الحاكم المطلق والإرادة العظمى للشعب المصري مهدئاً البعض هنا ومثبّثاً أقدامه هناك ، لهو أمر طبيعي أيضاً.

لكن أن يقف القضاء المصري برمته صفاً واحداً في مواجهة رئيس لم يمض على انتخابه ثلاثة أشهر من قبل الشعب المصري ، لأنه أراد أن يحصر السلطات بشخصه وأن يعطلّ مفهوم إستقلال السلطة القضائية بحجة أن التعطيل مؤقت وذات طبيعة إستثنائية ولمرة واحدة (ربما أخذ الرئيس المصري هذه الحجّة من بعض النصوص اللبنانية أيام الوصاية السورية التي دفعت البعض إلى ارتكاب الموبقات وأمتت غطاءً لهم) فهذا ما لم أشاهده أو أسمع به في التاريخ الحديث للدول الديمقراطية ، إذ ليس سهلاً على رئيس للبلاد أن يقف في مواجهة سلطة لا يملك قدرة على التأثير عليها ، وإن فعل فهي سلطة من الخطورة بمكان مواجهتها إذا ما كانت جسماً متماسكاً محرابها القانون وسلاحها الحق.

فالسلطة القضائية قامت لتفصل بين الصالح والطالح والخير والشر والظالم والمظلوم ، والجلاد والضحية والقاتل والمقتول والمذنب والبريء والفاجر والتاجر... فهي السلطة الأكثر تماساً مع شؤون الناس وشجونها ، وهي الملاذ والملتجى الوحيد لكل متضرر ، لأن هدفها إحقاق الحق وليس أي أمر آخر ، وحسبها إن عدلت أن تلبس رداء الآلهة بين البشر فيضحي العدل عندها نسر الجبال وأحكامها عمر عظيم.

إنهم قضاة مصر الذين شكّلوا مفاجأة الثورات ، لا بل ثورة الثورات ، فهذا الجسم الساكن في المجتمع نادراً ما تشهد له حراكاً إلا مع ريشة قلم خطّت حكماً صلباً بإسم الشعب ، حيث لا يُركن في عالمنا الشرق أوسطي إلا إلى بعض القضاة من الرجال والنساء الشرفاء.

وكان من نتائج المواقف التي اتخذها مؤخراً القضاء في مصر ، أن أوجد رأياً عاماً تمكّن في فترة وجيزة من كسر الإستنثار ، حتى بات الرئيس المصري كمن يعضّ أصابعه ، فلا هو مستعد للرضوخ ولا حتى إلى تقبّل هذه الفكرة ، وإذا كانت سياسة " لِيّ الأذرع Bras de fer " تصلح بين سلطتين تؤثر الواحدة على الأخرى ، إلا أنها لا تصلح بين سلطة مستقلة وأخرى حاكمة نعم لأن القضاء سلطة مستقلة.

هكذا انتظرنا أن يتغنّى القضاء المصري ببعض قضاة لبنان الشرفاء الذين لا يزالون يشرفوا نقاوة رداءهم وصفاء مهمتهم ورفعة دورهم، لكنه شكّل مفاجأة للقضاء العربي برمته.

في الأمس كرّمت مؤسسة حقوق الإنسان ممثلة بشخص رئيسها الدكتور وائل خير قاضٍ من لبنان إسمه جاد المعلوف ، قيل أنه يتسلّح بأحكامه بشرعة حقوق الإنسان والشرع الأوروبية لحقوق الإنسان، ويقارن أحكامه

باجتهادات أوروبية وغربية ، ولدى دعوتـه من على المنصة لتسلمه شهادة التكريم ، اعتقدت للوهلة الأولى أن المكرّم متقدّم بالسن ليتبين لي أنه شاب وليس من بين القضاة الذين تطاردهم السياسة وأهلها وتقاليد الحكم في لبنان المبنية على ذهنية الفساد وجشع الفاسدين، وهو أيضاً من القضاة الذين يتحلّون باستقلاليتهم محاولين الحفاظ على استقلاليتهم ، بدلاً من التأثر بكل ما ينتهك هذه الإستقلالية.

وقد اقتبس القاضي المكرّم عن والده قولاً ، " دع الله يخط بيدك حكمك ولا تجعله بعيداً حينها " وإذا كنت لا أعرف القاضي المكرّم ولم أسمع به إلا لحظة التكريم لكنني ملء الثقة بمصداقية المؤسسة التي تعنى بالتكريم ، وقد قلت في نفسي هل يقبل القضاء اللبناني أن يبقى منتظراً ثورات القضاء العربي كلها حتى ينتفض ويخلع عنه غبار الوصاية وسطوة السلاح فيطهر جسمه من موبقات تقاليد الحكم في لبنان وردائل الرذلين ، بدلاً من أن يقود ثورة حقيقية على الفساد فلا يتردد في إصدار أحكام وقرارات تأخي القانون وتتشد العدل وتتصف المظلوم؟

اليوم سمعنا عن جاد معلوف وبالأمس عن سهيل عبود وشريل حلو وداني الشراييه وسواهم ، وغداً لا تجعلونا ننسى أن في السلطة القضائية أسماء أخرى لا تعيش ترهيباً ولا تركع إلا لله ولا تخشى مطلوباً حتى ولو كان حاكماً بأمره أو باطشاً في محيطه ، فيسهل عليهم الموت بدلاً من ممارسة مهامهم ممارسة قلما تكون مؤتلفة مع طبيعة مهنتهم.

فاستقبلوا إن خفتم ألا تعدلوا ، وتتحوا طوعاً إذا استشعرتهم الحرج ، واستشهدوا بدلاً من أن تركعوا ، واحسموا أمركم ساعة تترددوا وارفعوا رأسكم ولا تتحنوا ، لأن أوطانكم لا يمكن أن تتعافى إذا كان جسمكم غير معافى، وما يصح قوله عن القضاء يصح قوله عن سائر القطاعات المهنية الرسمية منها والخاصة. كل ذلك لأن القضاء كما نعرفه وكما بدا في مصر سلطة تهزّ عروشاً لأنها السلطة التي تجمع ما بين الإنسان والسماء فلا تفرقوا بينهما.

المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد